المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

تمويل قطر للحوار الليبي: قراءة في الدلالات السياسية وصراع النفوذ الإقليمي.

إعداد/ د. الياس أبوبكر الباروني
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

26/11/2025

مقدمة:

تعيش ليبيا منذ أكثر من عقد حالة ممتدة من التحول السياسي غير المكتمل، اتسمت بتشابك الأدوار الداخلية وتصاعد التدخلات الإقليمية والدولية في صياغة مساراتها السياسية، وفي ظل استمرار الانقسام المؤسساتي وغياب رؤية وطنية جامعة لإدارة المرحلة الانتقالية، برزت مسألة تمويل الحوار السياسي الليبي كأحد مظاهر هذا التشابك، بعدما أعلنت دولة قطر تكفّلها بتمويل الحوارات السياسية المزمع إطلاقها خلال الفترة المقبلة، وقد أثار هذا التطور جملة من الأسئلة البحثية الجوهرية، تتعلق بطبيعة هذا الدور وتموضعه في بنية الصراع الليبي، ومآلات تأثيره على إعادة تشكيل موازين القوى داخل المشهد السياسي.

إنّ دراسة الدور القطري في رعاية وتمويل الحوار السياسي ليست مسألة مالية، بل هي مدخلٌ لتحليل بنية النفوذ الإقليمي في ليبيا، في سياق تتقاطع فيه المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية. فالدول لا تلجأ لرعاية المسارات السياسية من باب الدعم المجرد، وإنما كجزء من استراتيجية أشمل تهدف إلى تعزيز حضورها في لحظة سياسية فارقة. ومن ثمّ، فإن تحليل هذا الدور يقتضي فهمًا معمقًا للفراغ السياسي الذي تعيشه ليبيا، وللبيئة الإقليمية التي ترى في هذا الفراغ فرصة لإعادة صياغة المشهد بما يتوافق مع مصالحها.

وفي ضوء ذلك، يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة سياسية معمّقة للدلالات الكامنة وراء تكفّل قطر بتمويل مسار الحوار السياسي الليبي، عبر تحليل العوامل التي دفعت بهذا الدور إلى الواجهة، وتفسير انعكاساته على المعادلة السياسية الداخلية، وعلى بنية الصراع الإقليمي المحيط بليبيا، كما يتناول المقال إشكالية ارتباط التمويل السياسي بتوجيه المسارات التفاوضية، وما إذا كان هذا الدور يُسهِم في دعم الاستقرار الليبي أو يعمّق من ارتهان العملية السياسية لأجندات خارجية، ويتيح هذا التحليل فهمًا أكثر شمولًا للدور القطري في المرحلة الراهنة، ويقود إلى تساؤلات مستقبلية حول قدرة الفاعلين الليبيين على استعادة زمام المبادرة الوطنية في إدارة حواراتهم السياسية.

في خضم التحركات الأخيرة لإطلاق الحوار السياسي المهيكل في ليبيا، برزت خطوة لافتة تمثّلت في تكفّل دولة قطر بتمويل هذا المسار، الأمر الذي أثار موجة من التساؤلات حول خلفياته ودلالاته السياسية، فالسؤال المطروح اليوم لم يعد مجرد استفسار مالي أو لوجستي، بل أصبح سؤالًا حول طبيعة الأدوار الإقليمية التي تسعى القوى الفاعلة لتجسيدها في لحظة سياسية شديدة الحساسية بالنسبة لليبيا.

من الواضح أن تمويل الحوار ليس مؤشرًا على عجز مالي ليبي؛ فليبيا تمتلك من الموارد ما يكفي لتمويل عشرات المسارات السياسية، كما أن البعثة الأممية ليست عاجزة ماليًا عن رعاية مثل هذه الحوارات، فهي تعمل ضمن منظومة دولية توفر لها الدعم اللازم، لكن هذا التمويل الخارجي يكشف عن عجز سياسي أعمق بكثير، يتعلق بمحدودية قدرة المؤسسات الليبية المنقسمة على تولّي رعاية مسار سياسي جامع، إضافة إلى التردد الدولي في تبني خطة حاسمة يُمكن مساءلة الأمم المتحدة عن نتائجها.

في مثل هذا الفراغ السياسي، تتقدّم الدول الإقليمية — ومن بينها قطر — لملء المساحة الشاغرة. وهذه ليست خطوة معزولة، بل تأتي ضمن استراتيجية نفوذ تتبعها الدوحة منذ سنوات في الإقليم، تقوم على استثمار لحظات الارتباك السياسي داخل الدول لصناعة مواقع نفوذ مؤثّرة، وبالتالي، فإن تمويل الحوار السياسي الليبي لا يمكن قراءته بمعزل عن محاولة قطر إعادة صياغة موازين القوى داخل الملف الليبي، خصوصًا وأن لها علاقات متشابكة مع فاعلين سياسيين وعسكريين داخل المشهد.

تاريخيًا، الراعي لأي عملية سياسية لا يكتفي بتسهيل الحوار، بل غالبا ما يفرض — بشكل مباشر أو غير مباشر — إطارًا سياسيًا يتحرك داخله المشاركون (من تحديد طبيعة وفود الحوار، إلى رسم أولويات النقاشات، مرورًا بتحديد الخطوط الحمراء وموضوعات التفاوض، وصولًا إلى التأثير في صياغة المخرجات النهائية)، وهذا ما يجعل التمويل السياسي ليس مجرد دعم، بل أداة ضغط ناعمة قادرة على إعادة توجيه المسار بحيث لا يتعارض مع مصالح الراعي.

ورغم أن الدور القطري قد يسهم في ضمان استمرار عجلة الحوار وتوفير مناخ لوجستي مناسب لانطلاقه، إلا أن المعادلة السياسية تفرض على الأطراف الليبية ضرورة التعامل بحساسية عالية مع هذا الدور، بحيث يستفاد من الدعم دون السماح بتحول التمويل إلى رافعة سياسية تتحكم بمسارات الحل، كما يتطلب الأمر يقظة من القوى الوطنية حتى لا يتحوّل الحوار إلى مسار مُصمَّم خارج الحدود، بل يظل حوارًا ليبيًا يعبّر عن الإرادة الوطنية الجامعة.

إن ليبيا اليوم ليست بحاجة إلى الأموال بقدر حاجتها إلى استعادة زمام المبادرة السياسية، وبناء مسار تفاوضي يُدار بمرجعية وطنية، ويقطع الطريق أمام استغلال حالة الانقسام لتوسيع نفوذ الأطراف الإقليمية.

ويبقى السؤال المركزي: هل تستطيع القوى الليبية — في ظل الواقع الراهن — تحويل الدعم الخارجي من أداة نفوذ إلى فرصة لتعزيز الاستقرار؟ أم أن المشهد سينزلق مجددًا إلى حوارات تُدار وفق رؤية الآخرين بدلًا من تطلعات الليبيين أنفسهم؟.